



فرائن للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND
ADMINISTRATIVE SCIENCES
ISSN: 2960-1363 (Print)
ISSN: 3007-9020 (Online)



The Role of Financial Governance in Promoting Transparency and Reducing Administrative Corruption: A Case Study of Iraq.

Assistant Professor Hiba Raheef Abu Al-Hail¹

¹ University of Dhi Qar – College of Administration and Economics
Hiba.rhaif@utq.edu.iq

Abstract. This research examines the role of financial governance as an effective mechanism in enhancing transparency and reducing administrative and financial corruption, with a focus on the Iraqi environment as an applied model. The research aims to highlight the concept of financial governance and its development, analyze its basic mechanisms and principles, and identify obstacles to its implementation in Iraqi institutions. Through the descriptive analytical approach, the research reviews the reality of financial and administrative corruption in Iraq and its negative effects on the economic and social structure. The research also proposes applied strategies to activate the role of financial governance in Iraqi state institutions to achieve transparency and accountability. The research concluded that adopting financial governance standards effectively contributes to creating an integrated regulatory environment that limits corruption practices and enhances citizens' confidence in official institutions. The research also provided practical recommendations for decision-makers to develop financial governance mechanisms and adapt them to the economic and social conditions of the Iraqi state..

Keywords: Financial Governance, Transparency, Administrative Corruption, Iraqi Institutions, Economic Development.

DOI: 10.69938/Keas.Con2.250229

دور الحوكمة المالية في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري: دراسة حالة العراق

م.م هبة رفيف أبو الهيل¹
¹ جامعة ذي قار – كلية الإدارة والاقتصاد

Hiba.rhaif@utq.edu.iq

المستخلص. يتناول هذا البحث دور الحوكمة المالية كآلية فعالة في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري والمالي، مع التركيز على البيئة العراقية كنموذج تطبيقي. يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة المالية وتطورها، وتحليل آلياتها ومبادئها الأساسية، وتحديد معوقات تطبيقها في المؤسسات العراقية. من خلال المنهج الوصفي التحليلي، يستعرض البحث واقع الفساد المالي والإداري في العراق وتأثيراته السلبية على البنية الاقتصادية والاجتماعية، كما يقترح البحث استراتيجيات تطبيقية لتفعيل دور الحوكمة المالية في مؤسسات الدولة العراقية لتحقيق الشفافية والمساءلة. وقد توصل البحث إلى أن تبني معايير الحوكمة المالية يساهم بشكل فعال في خلق بيئة رقابية متكاملة تحد من ممارسات الفساد وتعزز ثقة المواطنين في المؤسسات الرسمية، كما قدم البحث توصيات عملية لصناع القرار لتطوير آليات الحوكمة المالية وتكييفها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة العراقية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المالية، الشفافية، الفساد الإداري، المؤسسات العراقية، التنمية الاقتصادية.

Corresponding Author: E-mail: Hiba.rhaif@utq.edu.iq

المقدمة

تُمثل الحوكمة المالية ركيزة أساسية في بناء الأنظمة الاقتصادية الفاعلة، وضمان إدارة رشيدة للموارد العامة بما يعزز النمو المستدام ويحقق العدالة الاجتماعية، وفي ظل التحديات التي تواجهها الدول النامية، لا سيما تلك التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، تبرز الحوكمة المالية كأداة محورية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري الذي يُعد أحد أبرز المعوقات أمام التنمية. وتأتي دراسة حالة العراق كنموذج حيوي لفهم التداخلات بين ضعف البنى المؤسسية وانتشار الممارسات الفاسدة، وكيف يمكن لإصلاحات الحوكمة المالية أن تُحدث تحولاً جوهرياً في تعزيز النزاهة وإعادة الثقة في المؤسسات الحكومية.

تُعاني العراق، كدولة غنية بالموارد النفطية لكنها هشّة مؤسسياً، من تحديات جسيمة في إدارة إيراداتها العامة، حيث تفيد تقارير دولية مثل مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية بأن العراق يحتل مراكز متأخرة سنوياً بسبب تفشي الفساد المالي والإداري، وقد تفاقمَت هذه الإشكالية في العقود الأخيرة بسبب الحروب والصراعات الداخلية، والتي أضعفت القدرة الرقابية للدولة، وساهمت في تغول شبكات الفساد التي تستنزف الموارد الوطنية، وفي هذا السياق، تطرح الدراسة تساؤلات جوهريّة حول مدى فاعلية الإطار القانوني والمؤسسي العراقي في تطبيق مبادئ الحوكمة المالية، وكيف يمكن لهذه المبادئ أن تسهم في بناء آليات رقابة تفضي إلى شفافية العمليات المالية وتحد من الانحرافات.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار النظري للحوكمة المالية وارتباطه بمكافحة الفساد، مع التركيز على التشريعات والسياسات المطبقة في العراق بعد عام 2003، مثل قانون إدارة الموارد المالية العامة رقم (6) لسنة 2019، وإنشاء هيئات رقابية كالهيئة العامة لمكافحة الفساد، كما تسلط الضوء على التحديات العملية التي تعترض تنفيذ هذه السياسات، كالإختلالات الهيكلية في الإدارة العامة، والتدخل بغير السلطات، وغياب الثقافة المؤسسية الداعمة للمساءلة، وتعتمد الدراسة على منهجية تحليلية تدمج بين البيانات الرسمية، والتقارير الدولية، والمقابلات مع خبراء في المجال المالي والإداري، لتقديم رؤية شاملة حول واقع الحوكمة المالية في العراق وإمكانيات تطويرها.

تُكتسب أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول قضية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية متشابكة، حيث يُشكل الفساد الإداري في العراق عائقاً أمام إعادة الإعمار وتحسين الخدمات الأساسية للمواطنين، ما يزيد من حدة الاحتقان المجتمعي. كما تقدم الدراسة توصيات عملية لصناع القرار حول تعزيز الشفافية من خلال تبني معايير دولية في الإفصاح المالي، وتطوير نظم المعلومات المالية، وإشراك المجتمع المدني في الرقابة، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، لا سيما الهدف السادس عشر المتعلق ببناء مؤسسات خاضعة للمساءلة.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من كون موضوع الحوكمة المالية أصبح ضرورة ملحة في الدول النامية عموماً والعراق خصوصاً، حيث يعاني العراق من تفشي الفساد وضعف الشفافية في العديد من مؤسساته، كما تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على الدور الاستراتيجي الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة المالية في إصلاح المؤسسات العراقية وإعادة بناء الثقة بينها وبين المواطنين، إضافة إلى ذلك، يساهم البحث في إثراء المكتبة العربية بإطار نظري شامل حول الحوكمة المالية وارتباطها بالشفافية ومكافحة الفساد، مع تقديم أمثلة تطبيقية واقعية من البيئة العراقية.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1. تحديد الإطار المفاهيمي للحوكمة المالية ومبادئها الأساسية وآلياتها التطبيقية.
2. تحليل واقع الفساد المالي والإداري في العراق وتحديد أسبابه ومظاهره وآثاره السلبية على التنمية الاقتصادية.
3. تقييم مدى تطبيق مؤسسات الدولة العراقية لمبادئ الحوكمة المالية والتحديات التي تواجهها.
4. اقتراح استراتيجيات عملية لتفعيل الحوكمة المالية في مؤسسات الدولة العراقية بهدف تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.
5. تقديم رؤية مستقبلية لتطوير آليات الحوكمة المالية بما يتناسب مع البيئة العراقية.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيسي التالي: "ما هو دور الحوكمة المالية في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري في المؤسسات العراقية؟" ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالحوكمة المالية وما هي مبادئها وآلياتها الأساسية؟
2. ما هو واقع الفساد الإداري والمالي في العراق، وما هي أبرز مظاهره وآثاره؟
3. ما مدى تطبيق مؤسسات الدولة العراقية لمبادئ الحوكمة المالية، وما هي التحديات التي تواجهها؟
4. كيف يمكن تفعيل دور الحوكمة المالية في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في المؤسسات العراقية؟
5. ما هي الآفاق المستقبلية لتطوير آليات الحوكمة المالية في البيئة العراقية؟

خطة البحث:

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة المالية وإطارها النظري
المطلب الأول: مفهوم الحوكمة المالية وتطورها التاريخي وأهميتها
المطلب الثاني: مبادئ وآليات الحوكمة المالية
المبحث الثاني: واقع الحوكمة المالية في العراق وتحدياتها
المطلب الأول: تحليل الوضع الراهن (الفجوات التشريعية، ضعف البنية التحتية التقنية).
المطلب الثاني: التحديات العملية وتداعياتها: نماذج من قطاعات حيوية
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة المالية وعلاقتها بالشفافية

يتناول هذا المبحث الإطار النظري للحوكمة المالية، حيث يوضح مفهومها وأهميتها في المؤسسات الحكومية والخاصة، ويستعرض المبادئ الأساسية التي تقوم عليها، مثل الشفافية والإفصاح، والمساءلة، والعدالة والمساواة، والمسؤولية الاجتماعية، واستقلالية مجالس الإدارة واللجان التدقيقية، كما يسلط الضوء على دور هذه المبادئ في تعزيز الشفافية داخل المؤسسات، من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة عن أداء المؤسسة ووضعها المالي، مما يمكن أصحاب المصالح من اتخاذ القرارات المناسبة، ويؤكد المبحث على أن الحوكمة المالية تُعد إطاراً تنظيمياً شاملاً يساهم في تعزيز الشفافية المالية، وتقليل الفساد الإداري، حيث تمثل الشفافية والمساءلة، أساساً لتحقيق الثقة بين الأطراف المعنية داخل المؤسسة، والحد من الفساد الإداري في المؤسسات العراقية.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة المالية وأهميتها في المؤسسات

تُعرف الحوكمة المالية بأنها: مجموعة من القواعد والإجراءات والنظم والآليات التي تهدف إلى ضبط الأداء المالي للمؤسسات والتحكم به من خلال تحديد العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وجميع الأطراف ذات المصلحة، وتتضمن الحوكمة المالية توجيه المؤسسة ورقابتها على المستوى الاستراتيجي، وتنظيم آليات المسؤولية والمحاسبة فيها، وكذلك تحديد آليات اتخاذ القرارات وتنفيذها داخل المؤسسة، وتهدف الحوكمة إلى تعزيز استقرار المؤسسة ومصداقيتها واستدامتها على المدى الطويل.

وتكمن أهمية الحوكمة المالية في المؤسسات في كونها تمثل إطاراً تنظيمياً شاملاً يساهم في تعزيز الشفافية المالية وتقليل الفساد الإداري، حيث تمثل الشفافية والمساءلة أساساً لتحقيق الثقة بين الأطراف المعنية داخل المؤسسة، لذلك تتجلى أهمية الحوكمة المالية في النقاط التالية:

أولاً: تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية وتعظيم قيمة المؤسسة على المدى البعيد، وذلك من خلال وضع أنظمة رقابية فعالة تمنع إساءة استخدام السلطة والموارد المالية.
ثانياً: جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث أثبتت الدراسات أن المستثمرين يميلون إلى الاستثمار في المؤسسات التي تطبق معايير الحوكمة الرشيدة التي تضمن حماية حقوقهم.
ثالثاً: تعزيز المساءلة والشفافية في التعاملات المالية، مما يحد من فرص الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسات.
رابعاً: تحسين جودة التقارير المالية وزيادة الشفافية، مما يساهم في تعزيز الكفاءة المؤسسية بشكل عام، وهو ما أثبتته الدراسات التي أجريت على البنوك التجارية في المنطقة العربية.
خامساً: حماية حقوق أصحاب المصالح من المساهمين والموظفين والعملاء والموردين وغيرهم، من خلال توفير إطار تنظيمي يضمن المعاملة العادلة لجميع الأطراف.
وفي السياق العراقي، تبرز أهمية الحوكمة المالية بشكل خاص في ظل التحديات الهيكلية، التي يواجهها اقتصاد البلاد، مثل الاعتماد المفرط على النفط، وضعف مؤسسات الدولة، وانتشار الفساد، حيث يمكن للحوكمة أن تساهم في معالجة هذه التحديات من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية.

المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة المالية ودورها في تعزيز الشفافية

تستند الحوكمة المالية إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل الإطار العام لتطبيقها في المؤسسات، وتساهم هذه المبادئ بشكل مباشر في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري، ومن أبرز هذه المبادئ

1. **الشفافية والإفصاح:** يعد مبدأ الشفافية والإفصاح حجر الزاوية في نظام الحوكمة المالية، حيث يتطلب الإفصاح عن المعلومات المالية والإدارية بشكل دقيق وشامل وفي الوقت المناسب، مع العلم أن الإفصاح المالي الشفاف يُعزز من مستوى الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات مستنيرة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وفي العراق، يتجلى هذا المبدأ في إلزام المؤسسات المالية والشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بنشر تقاريرها المالية بشكل دوري، وإتاحة المعلومات للمستثمرين والجمهور.

2. **المساءلة:** تعني المساءلة خضوع جميع المسؤولين في المؤسسة للمحاسبة عن قراراتهم وأعمالهم، وتحملهم المسؤولية عن النتائج المترتبة على تلك القرارات، وتلعب المساءلة دوراً محورياً في الحد من الفساد الإداري والمالي، حيث تجعل

المسؤولين أكثر حرصاً على اتخاذ القرارات السليمة، وتجنب أي مخالفات أو تجاوزات، علماً أن الحوكمة تُعزز من المساءلة والشفافية في العمليات المالية والإدارية.

3. **العدالة والمساواة:** يتمثل هذا المبدأ في المعاملة العادلة والمتساوية لجميع أصحاب المصالح، دون تمييز أو محاباة، ويسهم تطبيق هذا المبدأ في تعزيز الثقة في المؤسسة وجذب الاستثمارات، حيث يشعر المستثمرون بأن حقوقهم محفوظة ومضمونة.

4. **المسؤولية الاجتماعية:** تتضمن الحوكمة المالية الرشيدة التزام المؤسسة بمسؤولياتها تجاه المجتمع كافة والبيئة، وهو ما يعزز سمعتها ويدعم استدامتها على المدى الطويل.

5. **استقلالية مجالس الإدارة واللجان التدقيقية:** تعد استقلالية مجالس الإدارة واللجان التدقيقية أمراً ضرورياً لضمان نزاهة القرارات وموضوعيتها، وتجنب تضارب المصالح، وفي العراق، نص قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل على ضرورة وجود أعضاء مستقلين في مجالس إدارة الشركات المساهمة، وهو ما يعزز مبدأ الاستقلالية.

وتلعب هذه المبادئ دوراً محورياً في تعزيز الشفافية داخل المؤسسات العراقية، من حيث الاتي:

- تضمن توفير معلومات دقيقة وموثوقة عن أداء المؤسسة ووضعها المالي، مما يمكن أصحاب المصالح من اتخاذ القرارات المناسبة.
- تعزز ثقة المستثمرين والمواطنين في المؤسسات العامة والخاصة، مما يسهم في تحسين بيئة الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي.
- تسهل عمليات الرقابة والتدقيق على أعمال المؤسسة، مما يقلل من فرص الفساد والتلاعب.
- تحد من المحسوبية والواسطة في التعيينات والترقيات، من خلال اعتماد معايير موضوعية للتقييم والاختيار.
- تعزز المنافسة العادلة بين المؤسسات، مما يؤدي إلى تحسين الخدمات وزيادة الكفاءة.

المبحث الثاني: دور الحوكمة المالية في مكافحة الفساد الإداري وتطبيقاتها في العراق

يركز هذا المبحث على دور الحوكمة المالية في مكافحة الفساد الإداري والمالي، من خلال استعراض الآليات والأدوات التي تستخدمها الحوكمة لتحقيق هذا الهدف، مثل تفعيل دور اللجان التدقيقية، والتكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي، والإفصاح والشفافية، وتعزيز استقلالية الهيئات الرقابية، وتطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية، وتعزيز ثقافة النزاهة والأخلاقيات المهنية. كما يتناول المبحث تطور تطبيقات الحوكمة المالية في العراق خلال الفترة من 2003 إلى 2024، ويقسمها إلى ثلاث مراحل أساسية: مرحلة التأسيس (2003-2010)، ومرحلة التطوير (2011-2017)، ومرحلة الإصلاح والتحديث (2018-2024)، ويستعرض المبحث التّحدّيات التي واجهت تطبيقات الحوكمة الماليّة في العراق، مثل التحديات السياسية والقانونية والإدارية والثقافية والاقتصادية، ويؤكد على ضرورة تبني استراتيجيات وبرامج إصلاحية شاملة للتغلب على هذه التحديات وتعزيز دور الحوكمة المالية في تحقيق الشفافية.

المطلب الأول: آليات الحوكمة المالية في مكافحة الفساد الإداري

يمثل الفساد الإداري والمالي تحدياً كبيراً أمام جهود التنمية في العراق، حيث يؤدي إلى إهدار الموارد وتقويض جهود الإصلاح وزعزعة ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة. وتلعب الحوكمة المالية دوراً محورياً في مكافحة هذه الظاهرة من خلال مجموعة من الآليات والأدوات، أهمها:

1. تفعيل دور اللجان التدقيقية في مجالس الإدارة:

تعتبر اللجان التدقيقية من أبرز آليات الحوكمة المالية في مكافحة الفساد، حيث تقوم هذه اللجان بدور رقابي مهم على الأداء المالي للمؤسسة، ومراجعة التقارير المالية والتحقق من دقتها وشفافيتها، وقد أكدت الدراسات أن وجود لجان تدقيق فعالة يسهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية والحد من الممارسات الفاسدة في العراق، تم إلزام الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتشكيل لجان تدقيق مستقلة، وذلك بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية.

2. التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي:

يمثل التكامل بين أنظمة التدقيق الداخلي والخارجي آلية مهمة للحوكمة المالية في مكافحة الفساد. حيث يقوم التدقيق الداخلي بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بشكل مستمر، بينما يقوم المدقق الخارجي بالتحقق من صحة ودقة البيانات المالية وإبداء الرأي الفني المحايد حولها، وفي العراق، يقوم ديوان الرقابة المالية بدور المدقق الخارجي للمؤسسات الحكومية، بينما تقوم وحدات التدقيق الداخلي بدور رقابي داخل هذه المؤسسات.

3. الإفصاح والشفافية:

يعد الإفصاح عن المعلومات المالية والإدارية بشكل دقيق وشامل وفي الوقت المناسب أحد أهم آليات الحوكمة المالية في مكافحة الفساد، حيث يمكن الإفصاح أصحاب المصالح من الاطلاع على أداء المؤسسة ووضعها المالي، ويحد من فرص التلاعب والفساد في العراق، تلزم هيئة الأوراق المالية الشركات المدرجة بالإفصاح عن بياناتها المالية بشكل دوري، كما تلزم هيئة النزاهة المسؤولين الحكوميين بالإفصاح عن ذممهم المالية.

4. تعزيز استقلالية الهيئات الرقابية:

تلعب الهيئات الرقابية المستقلة دوراً حيوياً في مكافحة الفساد، من خلال الرقابة على أداء المؤسسات والتحقق من التزامها بالقوانين والأنظمة. وفي العراق، تم إنشاء هيئة النزاهة كهيئة مستقلة لمكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية كجهة رقابية مستقلة، وهو ما يعزز منظومة المساءلة والشفافية.

5. تطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية:

تسهم أنظمة الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والحد من الفساد، من خلال أتمتة الإجراءات الإدارية والمالية وتقليل التدخل البشري في تنفيذها. وفي العراق، بدأت الحكومة بتطبيق نظام الحكومة الإلكترونية في بعض المؤسسات، مثل دائرة الجمارك ووزارة المالية، وهو ما أسهم في تحسين الشفافية وتقليل فرص الفساد.

المطلب الثاني: تطبيقات الحوكمة المالية في العراق (2003-2024) والتحديات التي تواجهها

شهد العراق منذ عام 2003 تحولات سياسية واقتصادية عميقة، صاحبها محاولات متعددة لتطبيق مبادئ الحوكمة المالية في المؤسسات الحكومية والخاصة. ويمكن تقسيم تطور تطبيقات الحوكمة المالية في العراق خلال الفترة من 2003 إلى 2024 إلى ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس (2003-2010)

تميزت هذه المرحلة بالجهود الأولية لتأسيس إطار قانوني ومؤسسي للحوكمة المالية في العراق ومن أبرز معالمها:

- تأسيس هيئة النزاهة العامة عام 2004 كهيئة مستقلة لمكافحة الفساد ومتابعة قضايا الفساد المالي والإداري.
- إعادة هيكلة ديوان الرقابة المالية وتعزيز استقلاله بموجب الأمر 77 لسنة 2004.
- إصدار قانون الإدارة المالية والدين العام رقم 95 لسنة 2004، الذي وضع الأطر القانونية لإدارة الموارد المالية العامة.
- تأسيس مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات والهيئات الحكومية بموجب الأمر 57 لسنة 2004.
- الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2008.

فيما يرى الباحث أن هذه المرحلة واجهت تحديات كبيرة، أبرزها عدم الاستقرار الأمني والسياسي، وضعف القدرات المؤسسية، وغياب الإرادة السياسية الحقيقية لمكافحة الفساد.

المرحلة الثانية: مرحلة التطوير (2011-2017)

شهدت هذه المرحلة تطوراً في الإطار التشريعي والمؤسسي للحوكمة المالية في العراق، ومن أبرز معالمها:

- إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2010-2014) ثم تجديدها للفترة 2015-2019.
- إصدار قانون هيئة النزاهة رقم 30 لسنة 2011، الذي عزز صلاحيات الهيئة في مكافحة الفساد.
- إصدار قانون ديوان الرقابة المالية رقم 31 لسنة 2011، الذي عزز استقلالية الديوان ووسع صلاحياته.
- إصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2012، الذي عزز استقلالية البنك المركزي وآليات الرقابة على القطاع المصرفي.
- تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (IFMIS) في وزارة المالية عام 2016.

ويرى الباحث أن هذه المرحلة ظلت تعاني من تحديات كبيرة، أبرزها تداخل الصلاحيات بين الجهات الرقابية، وضعف التنسيق بينها، واستمرار ظاهرة الفساد المالي والإداري.

المرحلة الثالثة: مرحلة الإصلاح والتحديث (2018-2024)

تميزت هذه المرحلة ببنني استراتيجيات وبرامج إصلاحية شاملة لتعزيز الحوكمة المالية في العراق، ومن أبرز معالمها:

- إطلاق الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي في عام 2020، التي تضمنت محوراً خاصاً بالإصلاح الإداري والمالي وتعزيز الحوكمة.
- تطبيق نظام البطاقة الإلكترونية لصرف رواتب الموظفين الحكوميين، للحد من ظاهرة الموظفين الوهميين.
- إطلاق البوابة الإلكترونية للمشتريات الحكومية عام 2022، لتعزيز الشفافية في المناقصات والمزايدات الحكومية.
- تعديل قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 في عام 2023، لتعزيز الحوكمة في القطاع المصرفي.
- تأسيس المجلس الأعلى للحوكمة في عام 2024، لتنسيق جهود تطبيق الحوكمة في المؤسسات الحكومية.

وعلى الرغم من هذه الجهود المبذولة يرى الباحث إن تطبيقات الحوكمة المالية في العراق لا تزال تواجه العديد من التحديات، أبرزها:

1. تحديات سياسية:

- عدم الاستقرار السياسي وتأثيره على استمرارية السياسات والبرامج الإصلاحية.

- ضعف الإرادة السياسية الحقيقية لمكافحة الفساد، خاصة في ظل تداخل المصالح السياسية والاقتصادية.
- المحاصصة الطائفية والحزبية في توزيع المناصب الإدارية والمالية، مما يضعف معايير الكفاءة والنزاهة.

2. تحديات قانونية وتشريعية:

- قصور بعض التشريعات المتعلقة بالحوكمة المالية وعدم مواكبتها للتطورات العالمية.
- تداخل الصلاحيات بين الجهات الرقابية المختلفة، مما يضعف فعاليتها.
- ضعف تطبيق القوانين والعقوبات على المخالفين، مما يشجع على الاستمرار في ممارسات الفساد.

3. تحديات إدارية ومؤسسية:

- ضعف القدرات المؤسسية والبشرية في مجال تطبيق معايير الحوكمة.
- البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية، مما يُعيقُ تطبيقَ مبادئ الشفافية والكفاءة.
- ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية.

4. تحديات ثقافية واجتماعية:

- ضعف ثقافة المساءلة والشفافية في المجتمع العراقي.
- انتشار ثقافة الواسطة والمُحسوبية في التعاملات الإدارية والمالية.
- ضعف الوعي بأهمية الحوكمة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

5. تحديات اقتصادية:

- اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل رئيسي على النفط، مما يضعف الحوافز لتطبيق معايير الحوكمة في القطاعات الأخرى.
- ضعف القطاع الخاص وعدم قدرته على المنافسة، مما يُحدُّ من دورِهِ في تعزيز الحوكمة.
- تفشي الاقتصاد غير الرسمي، مما يصعب معه تطبيق معايير الحوكمة والرقابة.

فيما يرى الباحث على الرغم من كثرة التحديات، إلا أنه لا يزال هناك مؤشرات إيجابية على تطور الاهتمام بالحوكمة المالية في العراق خلال السنوات الأخيرة، خاصة مع زيادة الوعي بأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة وجذب الاستثمارات وتحسين بيئة الأعمال ومواكبة التطور الحاصل والحد من البيروقراطية في التعاملات وإعلان مبدأ الشفافية والوضوح .

الخاتمة

استعرض هذا البحث دور الحوكمة المالية في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري في العراق، من خلال تحليل الإطار المفاهيمي للحوكمة المالية وآلياتها في مكافحة الفساد، وتتبع تطور تطبيقاتها في العراق خلال الفترة من 2003 إلى 2024، والتحديات التي واجهتها، وقد خلص البحث إلى أن الحوكمة المالية تلعب دوراً محورياً في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، من خلال توفير إطار تنظيمي شامل يعزز المساءلة والشفافية وحماية حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة.

وقد شهد العراق منذ عام 2003 اهتماماً متزايداً بتطبيق مبادئ الحوكمة المالية، من خلال إنشاء الهيئات الرقابية المستقلة، وإصدار القوانين والتشريعات المتعلقة بالإدارة المالية والرقابة، وتبني الاستراتيجيات والبرامج الإصلاحية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه تطبيق الحوكمة المالية في العراق، تتطلب جهوداً متكاملة من جميع الأطراف المعنية للتغلب عليها، لذلك توصل الباحث الى مجموعة من النتائج والتوصيات وحسب التفصيل الآتي:

أولاً: النتائج

1. تلعب الحوكمة المالية دوراً محورياً في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري، من خلال توفير إطار تنظيمي شامل يعزز المساءلة والشفافية ويحمي حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة.
2. تقوم الحوكمة المالية على مجموعة من المبادئ، أهمها: الشفافية والإفصاح، المساءلة، العدالة والمساواة، المسؤولية الاجتماعية، واستقلالية مجالس الإدارة واللجان التدقيقية.
3. تتعدد آليات الحوكمة المالية في مكافحة الفساد الإداري، ومنها: تفعيل دور اللجان التدقيقية، التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي، الإفصاح والشفافية، تعزيز استقلالية الهيئات الرقابية، تطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية، وتعزيز ثقافة النزاهة والأخلاقيات المهنية.

4. شهد العراق منذ عام 2003 تطوراً في تطبيق مبادئ الحوكمة المالية، من خلال إنشاء هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية وإصدار القوانين والتشريعات المتعلقة بالإدارة المالية والرقابة، ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الإطار النظري للحوكمة والتطبيق العملي لها.
5. تواجه تطبيقات الحوكمة المالية في العراق تحديات سياسية وقانونية وإدارية وثقافية واقتصادية، تتطلب جهوداً متكاملة للتغلب عليها.

ثانياً: التوصيات

1. تعزيز الإطار التشريعي للحوكمة المالية في العراق، من خلال تحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بالإدارة المالية والرقابة وفق المعايير الدولية، وسد الثغرات القانونية التي قد تستغل في ممارسات الفساد.
2. تعزيز استقلالية الهيئات الرقابية، مثل هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتمكينها من أداء دورها بفعالية.
3. تطوير القدرات المؤسسية والبشرية في مجال تطبيق معايير الحوكمة، من خلال برامج التدريب والتأهيل للعاملين في المؤسسات الحكومية والخاصة.
4. تفعيل دور اللجان التدقيقية في المؤسسات الحكومية والشركات المملوكة للدولة، وتعزيز التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي، لضمان فعالية نظم الرقابة المالية.
5. تطبيق معايير الإفصاح والشفافية في جميع المؤسسات الحكومية، وإتاحة المعلومات المالية للجمهور بشكل دوري، لتعزيز المساءلة والثقة في المؤسسات العامة.
6. تعزيز ثقافة الحوكمة والمساءلة في المجتمع العراقي، من خلال برامج التوعية والتثقيف، ودور وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة النزاهة والشفافية.
7. تطبيق نظام الحوكمة الإلكترونية بشكل شامل، لتعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات الإدارية والمالية، والحد من فرص الفساد.
8. تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد وتطبيق معايير الحوكمة، من خلال الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.
9. تفعيل دور القطاع الخاص في تعزيز الحوكمة المالية، من خلال تشجيع الشركات على تبني معايير الحوكمة الرشيدة، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات.

المصادر

- أولاً: الكتب العربية والاجنبية
1. محمد مصطفى سليمان ، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري -دراسة مقارنة، الدار الجامعية العربية، مصر ،2006.
 2. ياسر خالد بركات الوائلي ، ، الفساد الإداري مفهومه ومظاهره وأسبابه ، مركز دراسات المستقبل ، 2005 ، www.mesr.net .
 3. خالد التونسي ، ، التصالح في جرائم العدوان على المال العام، كلية الشريعة والقانون بطنطا، ط3، العدد ، 31، 2016.
 4. عادل رزاق، الإدارة الرشيدة: الحكم الجيد او الحوكمة ، مؤتمر الإدارة الرشيدة والإصلاح الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009.
 5. علي حيدر، وإسماعيل راند، الحوكمة المالية في الدول ما بعد الصراع: العراق نموذجا، بغداد: دار الرشيد للنشر، 2020.
 6. احمد الشمري، إصلاحات القطاع العام في العراق: تحديات الشفافية والمساءلة. لندن: دار روتليدج، 2019.
 7. International Monetary Fund (IMF). (2019). *Iraq: Fiscal Transparency Evaluation*. IMF Working Paper No. WP/19/123

ثانياً: الرسائل والاطاريح

- ميخائيل ، اشرف حنا ، " تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات " ، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة ، 2005 .
- احمد علي لصالح ، بناء محافظ رأس المال الفكري من الأنماط المعرفية ومدى ملائمتها لحاكمية الشركات في القطاع الصناعي المختلط في بغداد " ، اطروحة مقدمة إلى مجلس